الأهرام

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٦ فبراير ١٩٩١

هيئة سوق المال تدرس أوضاع شركة الشريف لاتخاذ قرار يتلاءم مع مصالح المودعين

كتبت ـ نجلاء ذكرى :

□ للمرة الثالثة خلال الاشهر القليلة الماضية تتوقف شركة الشريف للتنمية الاقتصادية عن صرف الكوبونات الخاصة بالمودعين لديها مما تسبب فى تجمهر المئات منهم امام الشركة وفى صالات الاستقبال بها للمطالبة بصرف الكوبون الرابع واسترداد اموالهم .

الشركة تتوقف عن صرف الكوبون الرابع بسبب تعثر السيولة لديها

وحول الموقف بالشركة صرح الدكتور محمد حسن فهم النور رئيس الهيئة العامة لسوق المال بأن الهيئة تتابع الموقف وستقوم باتخاذ اللازم من القرارات فى ضوء احكام القانون . كما أن الهيئة فى متابعة مستمرة لأوضاع الشركة وقامت فى المرتين السابقتين لتوقف الشركة عن سداد المستحقات باتخاذ القرارات المناسبة والتى تقوم الشركة على اثرها بالصرف للمودعين .

وعلمت مندوبة الأهرام ان الشركة ارسلت مذكرة مفصلة عن اوضاعها وتأثيرات الحرب فى الخليج عليها وعلى مركز السيولة لديها الى الهيئة العامة لسوق المال وأن هذه المذكرة محل مشاورة المسئولين لاتخاذ القرارات اللازمة فى ضوء القانون وبما يؤدى لتحقيق مصالح جماهير المودعين ويمكن الشركة من الاستمرار فى الصرف .

وحصلت الصفحة الاقتصادية على تفاصيل المذكرة التى اوضحت فيها الشركة مايواجهها من متاعب منذ ٢ اغسطس من العام الماضى بسبب الظروف فى منطقة الخليج وما ترتب على ذلك من انكماش للسوق المصرية والعالمية بشكل يصل الى حد الركود بسبب حرب الخليج التى القت بظلالها على عملية البيع والشراء والارتفاع الرهيب فى اسعار الخامات ومستلزمات الانتاج التى لاغنى للشركة عن استيرادها لمواصلة الانتاج .

وبجانب ذلك هناك بعض المعوقات التى تواجه الشركة فى العمل اليومى تتمثل فى امتناع البنوك عن التعاون مع الشركات التى تساهم فيها شركة الشريف رغم سابق التزام هذه الشركات لسنوات طويلة بأداء المستحق لهذه البنوك فى حينه .

من ناحية اخرى قامت مصلحة الضرائب بتوقيع الحجز على ارصدة سائلة لهذه الشركات لدى جميع البنوك لاستيفاء ضرائب لم تتحقق بصفة نهائية وغير ذلك من الغاء جميع ترخيص المبانى بفنادق والاسماعيلية وأبو سلطان الأمر الذى عجز معه الشركة عن سداد اكثر من ٣ مليون متر مربع فى افضل الأماكن السياحية .كان يمكن التصرف فيها لزيادة السيولة

نقاط اخرى تثيرها الشركة فى مذكرتها وتؤثر على وضع السيولة لديها ومنها الغاء ترخيص بدء العمل للشركة المصرية للسياحة بعد الموافقة على انشاء الشركة

وتسرد المذكرة عددا اخر من الأسباب التى اثرت تأثيرا حادا على مستوى السيولة لديها

وفى النهاية وبعد عرض الموقف التفصيلى للشركة ورأى هيئة سوق المال هاما نأمل فى ان تقوم الهيئة والجهات المسئولة عن تطبيق القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ باستعراض كافة الظروف التى تمر بها الشركة ومحاولة وضع حلول عملية تتفق مع القانون وتراعى مصالح المودعين بما يحقق الصالح العام ويحل متاعب الجماهير خلال فترة قريبة حتى لو كان ذلك ببيع اصول الشركة لسداد التزاماتها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية